الحمل على التوهم
بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه

د/ ماهر محمود عميرة
أستاذ النحو والصرف المساعد
كلية التربية – جامعة عين شمس

تقديم:

الحمل على التوهم تفسير تخيلي يضطر إليه النحاة، والصرفيون عن طريق الاستعانة بالحمل على المعنى في محاولة للتوفيق، وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب بعض التراكيب اللغوية الفصيحة، والتي لا ريب في صحتها، وبين القواعد النحوية الثابتة، في محاولة لتفسير مجيئها على هذا النحو.

ويرى كثير من العلماء أن الحمل على التوهم هو الحمل على المعنى فهما وجهان لعملة واحدة إلا أن الحمل على التوهم يستخدم مع غير القرآن الكريم تأدبًا مع النص القرآني.

والحقيقة إن الحمل على المعنى، والحمل على التوهم، والحمل على الموضع، وغيرها من مصطلحات هذا الباب استعملها سيبويه، ووقع لبس فيها عند كثير من الباحثين حتى جعلوها شيئًا واحدًا خصوه باسم الحمل على التوهم، وليس الأمر كذلك، فلكل مصطلح معناه الخاص، وهذا ما سيحاول البحث تحديده وذلك في خلال تحديد تلك المصطلحات وبيان معانيها لدى القدماء والمحدثين ثم إظهار تقارض مصطلحات هذا الباب لدى كثيرًا من الباحثين، وذلك من خلال ثلاثة مباحث مسبوقين بتمهيد بينت فيه معنى التوهم لغة واصطلاحًا.

المبحث الأول: آراء القدماء.

المبحث الثاني: آراء المحدثين.

المبحث الثالث: تقارض المصطلحات.

واتبعت ذلك برصد للنتائج التي توصل إليها البحث ثم قائمة المصادر والمراجع.

ولعل مما سبب صعوبة في تناول تلك القضية عدم إفراد القدماء والمحدثين – على حد سواء – بابًا خاصًا لهذا المبحث، وإنما جاءت كتباتهم حوله منثورة في ثنايا تناولهم لأبواب أخرى وخاصة باب العطف. فتولدت فكرة البحث بجمع ذلك الشتات، وتحليل المقصود بكل مصطلح من المصطلحات المرادفة لمعنى التوهم، كالحمل على المعنى، والحمل على الموضع، والغلط، والسهو، والتشبيه... وغيرها. وتحليل معناها وبيان مدى تقاربها أو تباعدها عن مصطلح التوهم،

وكذلك بيان آراء القدماء حول دلالة كل مصطلح من تلك المترادفات. وإظهار الفروق الدلالية بين كل مصطلح من تلك المصطلحات.

فإن أكن قد وفقت في ذلك فلله الحمد والمنة، وإن تكن الثانية فمن نفسي ومن الشيطان.
والله من وراء القصد

التمهيد

التوهم لغة واصطلاحًا

لغة:

ذكرت المعجمات العربية معانٍ عدة لـ (وهم)، وما يهمنا في هذا البحث دلالتها على الإغفال، ذكر ابن دُريد (ت: ٣٢١هـ) أن الوهم ما وقع في خلد الإنسان، وأوهمه غيره[١].

وفرق الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) بين دلالتين له بناءً على زيادته وتجرده، إذ يرى أنَّ: توهَمتُ في كذا وكذا، وأوهَمْتُ الشيء بمعنى أغفلته، ووهِم في كذا، أي غلط[٢].

وذهب الصاحب بن عباد (ت:٣٨٥هـ) إلى أنَّ: أوهم، ووهم، وتوهم بمعنى واحد: أغفل، وقال:"وهَمْتُ أهِمُ، وأوْهمْتُ، ووهمت، وتوَهِمْتُ كذا. وأوْهِمَتُه: أغْفَلتَه ... و وهمت وأنا أوْهَمُ وَهَمًا: غَلِطْتُ"[٣].

يفيد هذا النص أنَّ (وَهِم) تعني: غَفَلَ، وغَلِطَ. وزاد ابن منظور (ت: ٧١١هـ) في القول إنَّ الوهم خطرات القلب، وتوهم الشيء: تخيله وتمثله أكان ذلك في الوجود أم لا[٤]، ونص على أنَّ (وهم) يفيد: الغلط والسهو، قال: (ووَهِمَ، بكسر الهاء: غَلط وسهَا...) [١].

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة: ٢/ ٩٩٤ (موه).
(٢) ينظر: تهذيب اللغة: ٤٦٥/٦ – ٤٦٦ (وهم).
(٣) المحيط في اللغة: ٤/ ٨٣ (وهم)، وينظر: الصحاح: ٥/ ٢٠٥٤ (وهم).
(٤) ينظر: لسان العرب: ٤٦٣/١٢ (وهم)

وقوله هذا فيه نظر، لأنَّ دلالة السهو، قُصرت على الصلاة، فلم تكن دلالة عامة: " ... وَهِمْتُ في الصلاة: سَهَوْتُ..." [٢].

وصرح الفيروزآبادي (ت:٨١٧هـ) بأن التوهم (الظنّ)، و(وَهَم) في الحساب، و(وهِمَ) في غيره[٣].

يظهر أنَّ من أوضح معاني (وهم): أغَفْلَ، وغلِطَ.

وتوهم الشيء: تخيله وتمثله، وتوهمت الشيء وتفرسته وتوسمته وتبينته بمعنى واحد، قال زهير[٤]:

وقفتُ بها من بعدِ عشرين حجة ∴ فلأيا عرفتُ الدار بعد توهُّم

وقال النابغة[٥]:

توهمتُ آيات لها فَعَرفتُها ∴ لستةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ

أي أنه لم يعرف الدار إلا توهُما لخفاء معالمها وأنظمتها ويأتي التوهم بمعنى الظن[٦].

اصطلاحًا:

عدَّ أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ) التوهم من سنن العرب في كلامها قال: "من سنن العرب التَّوهّم والإيهام، وهو أن يتوهّم أحدهم شيئاً ثم يجعل ذلك كالحقّ"[١].

---

(١) السابق: ٦٤٤/١٢.

(٢) تهذيب اللغة: ٤٤٦/٦ (وهم)، والمحيط في اللغة: ٨٣/٤ (وهم).

(٣) ينظر: القاموس المحيط: ١٨٧/٤ (وهم)، وتاج العروس: ٦٤/٣٤(وهم)

(٤) ديوان زهير بن أبي سلمى ص١٠٣، شرح علي حسن فاعور، بيروت، دار الكتب العلمية.

(٥) استشهد به سيبويه ج٢، ص٨٦، والفارسيّ في الحجة ج١، ص٢٥٧، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، وكذلك أبو حيان في البحر المحيط ج١، ص١٦٠، مؤسسة التاريخ الإسلامي.

(٦) ينظر: لسان العرب، ماده (و هـ م)، ومعجممقاييس اللغة لابن فارس، مادة (و هـ م).

وذكر الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) في حدّه: " ... هو سَبْقُ الذّهن إلى الشيء ..."[٢] أراد ما يسبق إلى الذهن من البادرة الأولى.

وجاء في حدّه "... مَرْ جوحُ طَرَ في المتردّد فيه..." [٣]، يفهم من هذا الحد أن للتوهم وجهين غير مقطوع برجحان أحدهما.

يلحظ أن هذا المعنى للتوهم يتساوق مع دلالته في اللغة – الإغفال والظن، ولا تساوق مع دلالة الغلط.

ويبدو لي أنَّ ما وجه على التوهم يمثل تصورًا آخر لحالة البنية، أو رأيًا آخر فيها، فليس بابه الخطأ المطلق، أو هو حكم لاحد الرأيين من دون تمثلهما معًا.

وقد كان سيبويه يعبر أحيانًا عن مواضع التوهم بالغلط ومنه قوله[٤] فأما قولهم: مصائب فإنه غلط، وذلك أنهم توهموا أن "مصيبة": فعيلة، وإنما هي "مُفْعِلَة". وقال أيضًا[٥] وزعم أبو الخطاب أن ناسًا من العرب يقولون "تدْعِه" من دعوَت، فيكسرون العين.. وإنما هو غلط كما قال زهير:

بَدَا لـيَ أنَّـي لَسْتُ مُدركَ مـا مَضَى ∴ ولا سَـــابقٍ شيئـــاً إذا كَـــانَ جَائِيَـــا

ومنه قوله[٦]:اعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: "إنهم أجمعون ذاهبون"، و"إنك وزيد ذاهبان"، ... فيرى أنه قال: "هم"، كما قال:

ولا سَابقٍ شيئاً إذا كَانَ جَائِيَا

---

(١) ينظر: الصاحبي: ٣٧٧، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة عيسى البابي، مصر، ١٩٧٧م.

(٢) ينظر: تاج العروس: ٣٤/ ٦٤ (مادة: وهم).

(٣) ينظر: القاموس المحيط: ٤/ ١٨٧ (مادة: و هـ م).

(٤) الكتاب: ج٤، ص٣٥٦.

(٥) الكتاب: ج٤، ص١٦٠.

(٦)الكتاب: ج٢، ص١٥٥.

ويقف العلماء من نسبة الغلط إلى العربي فريقين:

- فريق يقبله ويجيزه فهم ليسوا معصومين من الغلط
- وفريق آخر يرفضه؛ لأن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بالغلط فمن الفريق الأول ابن فارس[١] حيث عقد بابًا في كتابه الصاحبي تحدث فيه عن الشعر، أبان فيه عن أن الشعراء يخطئون كما يخطأ الناس ويغلطون كما يغلطون، وما جعل الله الشعراء معصومين من الخطأ والغلط، فما صح من شعره فمقبول وما أبته العربية وأصولها فمردود.
- ومن الفريق الثاني: صاحب خزانة الأدب[٢]، فقد نفى الغلط والخطأ عن العربي، حيث قال: إن العرب لا تطاوعهم ألسنتهم بالحن والخطأ. ومن الفريق الثاني أيضًا ابن مالك[٣] حيث أنكر على سيبويه حكمه على قول العرب: أنهم أجمعون ذاهبون بالغلط. وتنظيره أياه بقول زهير:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدركَ مَا مَضَى ∴ ولا سَابقٍ شيئاً إذا كَانَ جَائِيَا

قال ابن مالك: وهذا غير مرضي منه – رحمه الله– فإن المطبوع على العربية كزهير، قائل هذا البيت لو جاز غلطه في هذا، لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع، وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرًا كقولهم: هذا جحرٍ ضبٍ خربٍ.

والظاهر أن خلاف العلماء في هذه القضية راجع إلى الخلط بين مفهومي الغلط والخطأ، فمن رأى أنهما سواء، جوز الخطأ على العربية، ومن فرق بينهما منعهم. ويبدو أن سيبويه لم يقصد

---

(١) ينظر: الصحابي في فقه اللغة، تحقيق عمر الطباع، بيروت، مكتب المعارف، ص٢٦٥– ٢٦٩.

(٢) ينظر: الشيخ خالد الأزهري وجهوده النحوية – رسالة دكتوراه – كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ص٧٩٧٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، ج٢، ص٥٢.

بالغلط الحكم بالخطأ، وإنما قصد به ما عبر عنه في مواضع أخرى بالتوهم، وهذا ظاهر من إنشاده قول زهير.

وقد جعله سيبويه نظيرًا للنية في بعض المواضع. قال[١]: ونظير جعلهم لم آتك ولا أتيك وما أشبهه بمنزلة الاسم في النية حتى كأنهم قالوا: لم يك إتيانٌ، إنشد بعض العرب قول الفرزدق:

مَـشَائِيمُ لَيْـسُوا مـصلحينَ عـشيرةً ∴ ولا نَاعـــبٍ إلاّ بِبَيْـــنٍ غُرَابُهـــا

ويأتي التوهم بمعنى الظن وهو تخيل وجود ما يقتضي نطقًا معينًا، وجريان الكلام عليه، أو تخيل خلو الموضع مما يقتضي ذلك قال ابن هشام[٢]: وقع كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظًا موجودًا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود كما في قول زهير بن أبي سلمى:

بَـدَا لـيَ أنَّـي لَـسْتُ مُـدركَ مـا مَـضَى ∴ ولا سَـــابقٍ شيئـــاً إذا كَـــانَ جَائِيَـــا

وقد جعل له شرطًا لصحته، وآخر لحسنه، فأما شرط صحته فهو صحة دخول ذلك العامل المتوَهمَّ. وأما شرط حسنه فهو كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير:

بَـدَا لـيَ أنَّـي لَـسْتُ مُـدركَ مـا مَـضَى ∴ ولا سَـــابقٍ شيئـــاً إذا كَـــانَ جَائِيَـــا

ولم يحسن قول الآخر[٣]:

وما كُنْتُ ذا نيربٍ فِيهم ∴ ولا مُنْمشٍ فيهم مُنملِ

وذلك لقلة دخول الباء على خبر كان، بخلاف خبري "ليس وما".

---

(١) الكتاب، ج٣، ص٢٨، ٢٩.

(٢) مغني اللبيب، ج٢، ص١٩٠، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

(٣) من شواهد المغني، ج٢، ص٩٧، وشرح التسهيل، ج١، ص١٨٦، ولسان العرب: مادة (ن ر ب، ن م ش، ن م ل).

قال الرضي[١]: وأما في غير خبرهما (أي ليس وما) نحو: هل زيد خارج أو داخل بالجر، فضعيف نادر، لأنه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت".

المبحث الأول: آراء القدماء:

جاءت كتابات القدماء حول مفهوم التوهم بمصطلحات عدة، شأنه في ذلك شأن كل المصطلحات في تلك الحقبة الزمنية المتقدمة. فعبروا عنه بمصطلحات مثل: التوهم، الحمل على المعنى، الغلط، التضمين، التشبيه، التقارض، السهو.

وسوف أتناول تلك المصطلحات بشيء من التفصيل في المبحث الثالث والمعنون بتقارض المصطلحات.

استعمل العلماء مصطلحات مختلفة للتعبير عن معنى التوهّم، لعلّ من أشهرها: الحمل على المعنى، والغلط، والسهو، والتشبيه، والقياس الخاطئ، وربّما تداخل هذا المصطلح مع العطف على الموضع؛ لأنّ الموضع يُراعى فيه المعنى، كما يُراعى في التوهّم، كما أنّ سيبويه استعمل مصطلح: نيّة الاستعمال للتعبير عن التوهّم[٢]، وهو ما وجدناه كذلك عند ابن جني[٣].

تفاوتت مواقف العلماء من العطف على التَّوهم تفاوتاً بيّناً، وعلى الرغم من أنّ قسماً كبيراً من النحاة يعدّونه من باب الغلط، وربّما خصُّوا الشعر به، فإنّنا نجد مسائل متناثرة في مؤلّفات القدامى حملت على العطف على التَّوهم، فقد روى سيبويه في كتابه أنّه سأل الخليل عن الجزم في قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[٤]، فقال الخليل: "هذا كقول زهير:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدركَ ما مَضَى ∴ ولا سَابقٍ شيئاً إذا كَانَ جَائِيَا

(١) شرح الكافية، ج١، ص٢٦٩.
(٢) الكتاب: ٢٩/٣.
(٣) المحتسب:٢: ٣٠٠.
(٤) سورة المنافقون: الآية ١٠.

فإنّما جرّوا هذا (سابقٍ) لأنّ الأوّل يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً، ولا فاء فيه، تكلّموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهَّموا هذا"(١).

وخالف سيبويه كثيرًا أستاذه في هذه الظاهرة حيث علق على قول الأعشى على التَّوهم:

إنّ تَرْكَبُوا فرُكوبُ الخيلِ عَادَتُنَا ∴ أو تَنْزِلُون فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

إذ ذهب الخليل إلى أنّ رفع (تنزلون) من باب عطف التَّوهم، فصار بمنزلة "ولا سابقٍ شيئا". أمّا سيبويه فاستبعد هذا التوجيه، إذ قال: "والإشراك على هذا التَّوهم بعيدٌ كبعد ولا سابقٍ شيئا"(٢). فهو يستبعد رأي الخليل، كما يستبعد التَّوهم في ولا سابقٍ شيئا.

وممّا يؤكّد هذا أنّ سيبويه روى شاهد زهير (ولا سابقٍ شيئا) بالنّصب عطفاً على اللفظ، وكذلك (ولا ناعبٍ) ممّا يعني أنّه لم يعتدّ برواية الجر(٣)، ووصف العطف على التَّوهم بأنّه غلط، وأنّه لغة رديئة، يقول: "وزعم أبو الخطّاب أنّ ناساً من العرب يقولون: ادْعِهْ من دَعَوْتُ، فيكسرون العين، كأنّها لمّا كانت في موضع جزم توهّموا أنها ساكنة ... وهذه لغة رديئة، وإنّما هو غلط كما قال زهير "ولا سابقٍ شيئاً"(٤).

وحمل الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) مسائل متعدّدة من القرآن الكريم على التوهّم، واعتمد عليه في توجيه بعض القراءات وتعليلها، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾(٥)، إذ حمل قراءة الجر "الحَمْدِ للهِ"، والرفع "الحَمْدُ لُلَّهِ" على توهّم أنهما كلمة واحدة(٦)، وأجاز في قوله تعالى: ﴿

(١) الكتاب: ٣/ ٥١.
(٢) الكتاب: ٣/ ٥١.
(٣)الكتاب: ١/١٦٥.
(٤)الكتاب: ٢/ ١٥٥، ٤/ ١٦٠.
(٥) سورة الفاتحة: الآية ١.
(٦) معاني القرآن: ١/٢٤.

وَٱلۡخَيۡلَ وَٱلۡبِغَالَ وَٱلۡحَمِيرَ لِتَرۡكَبُوهَا ﴾[١] الرفع حملاً على التوهّم؛ أي توهّم عطفها على قوله: ﴿ وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۚ لَكُمۡ ﴾[٢] على اعتبار أنَّ الأنعام يجوز فيها الرفع كأنّك قلت: الأنعامُ خلقها لكم ... والخيلُ والبغالُ[٣]. وغير ذلك من المواضع التي نصّ على التوهّم فيها[٤]. ويبدو من هذه المواضع أنّه يجيز هذه المسألة دون قيد وإن لم ينص على قياسيتها.

ومما أجازه الكسائي والفراء بناء على التوهم وخالفهما فيه البصريون إدخال (ال) على الجزأين المبنيين كـ(أحد عشر) فذكر أبو جعفر النحاس(ت: ٣٣٨هـ) أنه (لا اختلاف بين البصريين أن تعريف هذا بإدخال الألف واللام في أوله فنقول: مضى الأحد عشر رجلاً لا غير، وأجاز الكسائي والفراء مضي الأحد العشر. قال الفراء لتوهم انفصال أحدهما عن الأخر[٥]، فنلاحظ أن بعض النحاة أجازوا بعض التوهم ولا شك أن ما أجيز من هذا القبيل نادرً جدًا وأن الكثير أن يجعل ما يبنى على التوهم مما لا يقاس عليه. من ذلك همز نحو (مصائب، منائر، ومعائش) وجمع مَسِيْلة على مُسْلان توهُمِا أن (مَسِيّلاً) على وزن فعيل كـ(قضيب وقضبان، ورغيف ورغفان) فهاتان الصيغتان محمولتان في الجمع على التوهم، ومقصورتان على السماع عند أئمة العربية[٦] على أن التوهم في اللغة لا يستبعد أن يكون لحنًا أو خطأ فيها، وهذا ما يفهم من كلام الفراء على جزم الهاء في قراءة بعضهم (يؤدَهْ)[٧] ونحوه، فقد ذكر أن في هذا الجزم مذهبين ثم

(١) سورة النحل: الآية ٨.
(٢) سورة النحل: الآية ٥.
(٣) معاني القرآن للفراء: ٩٧/٢.
(٤) معاني القرآن: ١٣٦/١، ١٣٧.
(٥) إعراب القرآن للنحاس:٣١٢/٢.
(٦) انظر: شرح الشافية: ٣٤/٣، ومعاني القرآن ٢٧٣/١ – ٣٧٤.
(٧) جزء من قوله تعالى: ﴿ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ ﴾ ، آل عمران: الآية٧٥.

قال: (أما أحدهما فإن القوم ظنوا أن الجزم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء، فهذا وإن كان توهمًا خطأ)[١] فالذي يفهم من كلام الفراء هنا أن الحمل على التوهم قد يكون لإباحة المخالفة مع القاعدة المطردة.

أمّا الزجّاج (ت ٣١٦هـ)، فيعدّ من العلماء الذين أخذوا بالتوهّم في القرآن الكريم، وكان يسميه الحمل على المعنى ولم ينصّ فيه على التوهّم صراحة؛ إذ عقد فصلاً في إعراب القرآن المنسوب إليه، بعنوان "هذا باب ما جاء في التنزيل، وقد حمل فيه اللفظ على المعنى وحكم عليه بما يحكم على معناه لا على اللفظ"[٢]، وأورد في هذا الفصل آيات قرآنيّة حملها النحاة على التوهّم، ونصّ على أنّها من باب الحمل على المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ ﴾[٣] بعد قوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾[٤]، كأنّه قال: أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم في ربه، أو كالذي مرّ على قرية، فجاء بالثاني على أنّ الأول كأنّه قد سبق كذلك[٥]. ومثل ذلك قوله تعالى: : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾[٦]، حمل (أكن) بالجزم على موضع (أصدّق)؛ لأنّه في موضع الجزم لمّا كان جواب (لولا) [٧].

ويُعدّ أبو جعفر النحّاس (ت ٣٣٨هـ) من الرافضين للتوهّم، إذ علّق على رأي الكسائي والفرّاء في حمل قراءة قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا

(١) معاني القرآن: ٢٢٣/١.
(٢) إعراب القرآن: ٦١٦/٢.
(٣) سورة البقرة: الآية ٢٥٩.
(٤) سورة البقرة: الآية٢٥٨.
(٥) إعراب القرآن: ٦٢٠/٢.
(٦) سورة المنافقون: الآية ١٠.
(٧) إعراب القرآن: ٦٢٠/٢.

نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[١] بالجزم على توهّم سقوط أن من أول الكلام، بقوله التوهّم لا يحصل منه شيء، وأنّ مذهب سيبويه يجوز في (نعبد) وما بعده الجزم على أن تكون (أن) مفسرة بمعنى أي وتكون (لا) جازمة[٢].

ويرى أبو حيّان (ت: ٧٥٤هـ) أن: "العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثّره، والعامل في العطف على التَّوهم مفقود وأثره موجود"[٣] – أي أنّ العامل في العطف على الموضع موجود، إلاّ أنّ أثره في المعطوف عليه غير موجود، والعامل في العطف على التَّوهم مفقود، وأثره في المعطوف موجود[٤].

ولعلَّ ابن هشام (ت ٧٦١هـ) أظهر من تحدث في هذه المسألة من النحاة القدامى، إذ عقد لها فصلاً في كتابه "مغني اللبيب"، تناول فيه شواهد قرآنية وشعرية حملت على العطف على التَّوهم، وفصّل القول في صور العطف الممكنة في هذا الباب، كالعطف في المجرور والمجزوم، وفي الاسم المرفوع، وفي الأسماء والأفعال المنصوبة، ويتّضح ممّا ذكره أنّه يجيز هذا العطف ولا يقيّده بقيد لا في القرآن ولا في الشعر[٥].

ومع ورود أمثلة لا بأس بها من الآراء التي نصّت على العطف على التَّوهم في القرآن الكريم عند أبي حيّان (ت ٧٥٤هـ) في تفسيره، فإنَّه نصّ على أنّ عطف التَّوهم لا ينقاس ولا يجوز أن يُحْمَلَ عليه شيء من القرآن ما وجدتَ عنه مندوحة[٦] وقصر الحمل على التَّوهم في باب

(١) سورة آل عمران: الآية٦٤.
(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٣٨٣/١.
(٣) البحر المحيط: ٢٧٥/٨.
(٤) انظر حاشية الصبان على الأشموني: ٦٧/٣.
(٥) مغني اللبيب: ١٢٣/٢.
(٦) البحر المحيط: ٥٥١/٢.

العطف، ووصف التأويلات التي تقول به بالضعف[١] مما يعني أنّه لم يأخذ به في توجيه القرآن وقراءاته، ولكنه كان يذكرها من باب الحرص على ذكر الآراء جميعها في توجيه الآيات القرآنيّة وقراءاتها.

ومما سبق يتضح لنا أن قدماء النحاة قد عبروا عن التوهم كظاهرة لغوية بمصطلحات عدة منها الغلط، والقياس الخاطئ، والسهو، والتقارض والتشبيه، والحمل على المعنى، وأحيانًا بالحمل على الموضع، وغيرها وأن بعضهم نص على لفظ التوهم صراحة وبعضهم استخدم مصطلحًا مرادفًا له يؤدي معناه، وبعضهم رفض استخدم المصطلح في تناوله لآيات القرآن الكريم تأديًا مع النص المقدس، وبعضهم نص عليه صراحة.

المبحث الثاني: آراء المحدثين:

انتهج المحدثون نهج القدماء في تناولهم لمفهوم التوهم، فتعددت المصطلحات الدالة على تلك الظاهرة اللغوية، إلا أن كثيرًا منهم رفض مصطلح التوهم، والغلط في تناولهم لآيات القرآن الكريم التي وردت فيها تلك الظاهرة، كنوع من التأدب مع القرآن الكريم واستعملوا مصطلح الحمل على المعنى وذلك على التفصيل التالي.

كان الشيخ عبدالقادر المغربي قد جعل التوهم قاعدة مَقِيسة في بعض مظاهر التغيير اللغوي يقول في هذا الصدد: "قد شرحت قاعدتين في تسهيل أمر اللغة العربية، ولعلى كنت أول من انتبه إلى هاتين القاعدتين، ولزوم الاستفادة منهما منذ وضعت لهما اسمين وأصلتهما، سميت الأولى قاعدة توهم الأصالة، أي توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحوّل"[٢] وقال الأستاذ المغربي بعد أن ذكر عدة شواهد حملها على توهم أصالة الحرف الزائد (علماء اللغة لم يزيدوا في تعليل مخالفة القياس في هذه الكلمات بأكثر من قولهم: توهم أصالة الحرف من دون أن يشيروا إلى أن

---

(١) البحر المحيط: ١٩/١.

(٢) انظر: الشواهد على توهم أصالة الحروف، مقال في مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج٧، ص٣٦١.

هذا التوهم قاعدة يصح القياس عليها، أما أنا فقد اقتحمت العقبة، وجعلتهما قاعدة مقيسة لكثرة الكلمات التي ظفرت بها)[١].

وأفرد لهذه المسألة خليل الحسّون فصلاً من كتابه "النحويون والقرآن الكريم"، ذكر فيه بعض الآيات التي حملها بعض المفسّرين العطف على التَّوهم، غير أنّه نفى أن يحمل عليه شيء من القرآن الكريم، ونفى إجازة أن يوصف القرآن به بقوله: "ولست أرى سبيلاً لتقبُّل هذا الرأي على أي وجه، إذ يكفي أنّ اسمه (الحمل على التَّوهم) لكي يستبعد كل الاستبعاد عن كلام الله، فما هو إلاّ توهُّم وجود ما هو غير موجود من العوامل لتوجيه ما ينشأ من الخروج عمّا يقتضيه السياق من الأحكام"[٢].

وأشار عبّاس حسن إلى عطف التوهّم بإيجازٍ شديد، إذ اكتفى بعدِّه نوعاً من أنواع العطف التي يرتضيها بعض النحاة[٣]، ونصّ على أنّ التوهّم من الأوهام[٤]، وأنّه يَحْسُن الابتعاد عنه عامةً[٥]، وأنّه لا يصلح الالتجاء إليه ولا القياس على ما ورد منه[٦].

رفض الشيخ محمد بهجة الأثري التوهّم مطلقاً، إذ أفرد له بحثاً عنوانه "مزاعم بناء اللغة على التوهّم"، حاول فيه توجيه ما حمله النحاة على التوهّم بتوجيهات متعدّدة انتهى فيها إلى رفض التوهّم، معلِّلاً ذلك بأنَّ حمل اللغة على التوهّم يعني انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكمها[٧]. ولعلّ المسائل التي ذكرها الأثري تدخل في باب المستوى الصرفي، كزيادة الحرف

---

(١) السابق: ٣٦١/٧

(٢) النحويون والقرآن الكريم، خليل الحسون، ص١٩١.

(٣) النحو الوافي: ج٦٥٩/٣.

(٤) السابق ٦٠٩/١- ٦١٠.

(٥) السابق: ٣٤٨/٣.

(٦) السابق: ٥٣٥/٢.

(٧) مزاعم بناء اللغة على التوهم ٧١٩- ٧٤٥.

توهّماً، أو توهّم أصالة الحرف الزائد، وتوهّم التغيير، وتوهّم الحدث وأثره في تطوّر بعض الأبنية، ولم يفصِّل الحديث في مسائل النحو التي حملت على هذه الظاهرة.

وأفرد محمد عبدو فلفل بحثاً بعنوان "التوهّم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً"، أشار فيه إلى مفهوم التوهّم، وآراء العلماء فيه وجهودهم في دراسته، وفصَّل الحديث عن المصطلحات التي تؤدّي معناه في الدرس اللغوي، وحاول فيه استجلاء أثر القياس الخاطئ في تطوّر بنية الكلمة العربية، وتفسير بعض الظواهر اللغوية التي أخضعها العلماء للتوهم أو القياس الخاطئ، وأشار بإيجازٍ شديدٍ إلى عطف التوهم، وانتهى في بحثه إلى أنّ للتوهم أو القياس الخاطئ أثراً بارزاً في سير اللغة، وتفسير بعض الانحرافات اللغوية وتعليلها في مختلف المستويات الصوتيّة والصرفية والنحوية[١].

وكذلك بنى عبدالصبور شاهين هذا الضرب من التوليد اللغوي على التوهم أيضًا، لذا رأى في التوهم مصدرًا لإبداع صيغ جديدة، وفي ذلك يقول: (إن نظرتنا إلى ما يسمى بالقياس الخاطئ ينبغي أن تتعدل إلى اعتباره قياسًا حرًا يؤدي دوره في توحيد النماذج اللغوية بإبداع صيغ جديدة)[٢]، ثم يضيف الدكتور شاهين في الحديث عن القياس الخاطئ قائلاً: (ربما كان التوهم أوسع أبواب هذا النوع من القياس الإبداعي، فتوهم أصالة الميم من كلمات منطقة ومكحله، ومنديل، ومسكين، ومذهب دعا العرب إلى صوغ أفعال جديدة من هذه الكلمات فقالوا: تمنطق، وتمكحل، وتمندل، وتمسكن، وتمذهب، وهذا التوهم هو الذي يجعلنا نأخذ الفعل (مَعْجَنْتُ الخشب)

(١) التوهم أو القياس الخاطئ: ١٣٩- ١٨٢.

(٢) انظر: مشكلات القياس في اللغة العربية، ص٢٠٢، مقال منشور في مجلة عالم الفكر الكويتية، المجلد الأول، العدد الثالث.

من كلمة معجون[١]، والحق أن ما ذكره عبدالصبور شاهين وعبدالقادر المغربي وغيرهما موجود بوضوح عند القدماء[٢].

وأفرد السيّد رزق الطويل فصلاً للتوهّم عنوانه (ظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفيّة)، تناول فيه بعض المسائل التي حملها بعض النحاة على التوهم في النحو والصرف، وفصّل القول في آراء العلماء فيها ومواقفهم من المسائل التي حملت عليه، وانتهى في هذا البحث إلى أنّ هذه الظاهرة تسهم في تفسير كثيرٍ من المسائل النحويّة التي خرجت عن القياس، كما أسهمت في تعليل بعض الأبنية الصرفيّة وتطوّرها[٣].

وأشار فاضل السامرائي إلى مسألة العطف على التَّوهم بإيجاز شديد، وعدّ أنّ عطف التَّوهم يكون على إرادة معنى مغاير للأول (المعطوف)، فالمجرور على التَّوهم أقوى من المنصوب وآكد؛ لأنّه على تقدير الباء، كما في قولنا: ما زيد قائماً ولا مسافرٍ[٤].

أما الدكتور عبدالعزيز مطر فالظاهر أنه يلحن المواد اللغوية الناجمة عن القايس الخاطئ بدليل أنه عوَّل[٥] على هذا المبدأ في تفسير بعض ما وقف عليه من اللحن في كتب لحن العامة التي عنى بها، وعلى هذا المبدأ أيضًا عول[٦] الأستاذ محمد المبارك في تعليل بعض الأخطاء الشائعة في العربية الحديثة، وكذلك فعل الدكتور إبراهيم السامرائي الذي لا يوحى بهذا الموقف حديثه النظري عن المستجد والمولَّد من المواد اللغوية، ولا سيما ما نجم منها عن التوهم، وفي ذلك

---

(١) السابق نفسه.

(٢) كابن يعيش في شرح المفصل ١٥٢/٩، والرضي في شرح الشافية ٦/١.

(٣) انظر: ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الأول سنة ١٩٨١م، ص:٨١-٩٨.

(٤) معاني النحو: ج١/ ص١٨٨.

(٥) انظر: لحن العامة في ضوء الدرس اللغوي الحديث: ٣٣٥- ٣٥٥.

(٦) فقه اللغة وخصائص العربية: ٣٣١.

يقول: (علم اللغة العربية لا يتنكر للجديد المولد، أو قل: لا يريد أن ينسب إلى الخطأ مواد كثيرة، فالشذوذ في العربية والقول باللغات الخاصة، ومسائل التوهم يؤيد ما نذهب إليه في هذه الحقيقة اللغوية)[١].

وكان عبد الفتاح الحموز ممَّن فصَّل الحديث في هذه المسألة، إذ عقد فصلاً لظاهرة الحمل على التَّوهم، حصر فيه تسعة عشر مظهراً من مظاهر الحمل على التَّوهم في غير باب العطف، كما عقد فصلاً مستقلاً لمظاهر العطف على التَّوهم في القرآن الكريم وقراءاته، وحصر فيه ستة عشر وجهاً من أوجه العطف على التَّوهم ممّا جاء في القرآن الكريم، وكان العطف على التَّوهم أحد التأويلات الكثيرة في توجيه تلك الآيات، وربّما كان وجهاً ضعيفاً في معظم الآيات التي ذكرها[٢].

وانتهى الحموز من ذلك إلى أنّ هذه المسألة منقاسة، ولا وجه لحصرها في باب الشعر. غير أنّ حمل النصّ القرآني على غير ظاهره لا يصحّ إلاّ إذا استعصى الاحتجاج للآية أو القرءاة[٣].

ويُعد عبد الله أحمد جاد الكريم من أكثر العلماء المحدثين استقصاءً لمسائل التوهّم في الدرس اللغوي، إذ ألّف في هذا الموضوع كتاباً قيّماً تحدّث فيه عن مفهوم التوهّم، ومواقف العلماء القدامى منه، وعلاقة التوهّم بالمصطلحات اللغوية، وبحث في أسبابه ونتائجه في العربيّة، ودرس فيه المسائل التي حُملت على ظاهرة التوهّم في أبواب النحو والصرف، كما درس التوهّم وعلاقته بأصول النحو، وانتهى في دراسته إلى أنّ منهج التوهّم من المناهج التراثيّة العربيّة في الدراسات

(١) التطور اللغوي التاريخي: ١٢٣.
(٢) التأويل النحوي: ٢/ ١١٦٧ – ١١٩٢.
(٣) السابق: ٢/١٢١٤.

النحويّة والصرفيّة، وأنّه أدّى دوره المنوط ...، كما أنّه يرى أنّه لا يمانع من استخدام مصطلحي الحمل على التوهّم، أو الحمل على المعنى في الدرس اللغوي[١].

أما دكتور رمضان عبدالتواب، فقد نظر نظرة وصفية إلى التطور اللغوي عامة على اختلاف مستوياته، وأيا كان سببه، لأنه يرى أن (مهمة العالم اللغوي هي الوصف والتسجيل واستنباط القوانين التي تخضع لها ظاهرة التطور اللغوي ... أما ما وراء ذلك من فرض نظام لغوي معين والقول بصواب هذا النظام وخطأ ذلك، وإباحة هذا ومنع ذاك فهو عمل المعلم لا العالم ومع ذلك – كما يرى الدكتور عبدالتواب – ليس للمعلم أن يبالغ في فرض أسلوب معين من التعبير اللغوي ويمنع ما سواه"، لأن التطور اللغوي يمتاز بقوة قهرية لا شعورية)[٢]، وفي ضوء هذا التأصيل النظري يغدو طبيعيًا أن يقتصر[٣] الدكتور عبدالتواب علي مجرد عرض ما نجم عن التوهم من المواد اللغوية قديمًا وحديثًا، ولم أجده يصف بالخطأ تغيرًا لغويًا ناجمًا عن التوهم إلا مرة واحدة[٤].

المبحث الثالث: التقارض بين المصطلحات:

لقد قام النحاة العرب بوضع علم قواعد النحو التي تعد وصفا لسلوك معين في تركيب اللغة، فكل جماعة لغوية لديها الرغبة الجارفة في وجود سلطة مختصة يتخذها أعضاء الجماعة اللغوية قبلتهم وحكمهم قي كل ما يعرض لهم من مشاكل لغوية.

وهذه الرغبة هي رغبة السواد الأعظم في وجود قواعد لغوية محددة ومختصرة، وعليه فقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب بجهد لايعرف الكلل، وتضحية جديرة بالإعجاب بعرض اللغة الفصحى وتصويرها في جميع مظاهرها من ناحية الأصوات والصيغ ، وتراكيب الجمل

(١) التوهم عند النحاة: ٢٥٦.

(٢) لحن العامة والتطور اللغوي: ٣١.

(٣) انظر: السابق: ٤٢– ٤٣، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه:٧٦.

(٤) انظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه:٧٦.

ومعاني المفردات على صورة شاملة؛ حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد، ولكن العلماء قد اشترطوا في القاعدة أن تتسم بالشمول، أي أن تكون عامة لا كلية، ومعنى ذلك أن القاعدة لابد أن تنطبق على أغلب مفرداتها وليس من الضروري أن تشملها جميعا، فلا يشذ عنها شيء.

ولكن عند طرد هذه القواعد وجد النحاة أنفسهم أمام بعض النصوص المسموعة الفصيحة التي لايمكن ردها أو إنكارها، ولكنها تشذ عن قواعد النحاة؛ أي: لم تطبق عليها القواعد مما اضطر النحاة إلى إيجاد قواعد بديلة لحل هذا الأمر، ومحاولة منهم للتوفيق بين القاعدة والنص، فتحدثوا عن: الحمل على المعنى، التوهم، التقارض، التضمين، والغلط، والحمل على اللفظ، والسهو وغيرها والتي سوف يقوم البحث بعرضها على النحو التالي:

أولا:الحمل على المعنى:

اعتمد النحاة كثيرًا على المعنى في توجيه كلام العرب، فبعض المواضع لا يصح فيها حمل النص على ظاهره لأنه لو حمل على ظاهره لفسد المعنى، وتظهر هذه الظاهرة مدى اهتمام العرب بالمعنى ولا يزال"التنقل من معنى إلى معنى كثيرا في كلامهم[١].

ومن المشهور أن الألفاظ وضعت للدلالة على المعاني، ويقصد بلفظ (الحمل) [٢] الذهاب إليه أو معه وترجيح كفته، فالحمل على المعنى ترجيح لكفةالمعنى ولكن الأصل والأشهر هو أن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ، ولكن قد يظهر لنا في التراكيب بعض العوارض اللغوية كالحذف أو الإضمار أو الاعتراض أو نحو ذلك مما يؤدي إلى غموض المعنى أو عدم موافقة التركيب للقواعد النحوية، فنصبح أمام مفترق طرق :اللفظ، المعنى،

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري، ج٢، ص١١٥، وينظر: الأصول لتمام حسان ص٢١٧.
(٢) المصدر السابق: ٢/٥١٠.

القاعدة النحوية؛ ولكن سبيل الخروج من ذلك الأمر هو أن نؤكد أن "حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة"(١).

فالفائدة وتمام المعنى ووضوحه هو الهدف الأساسي والأسمى في الدرس النحوي واللغوي ، فأساس الدراسات اللغوية كما نعلم هو المعنى وبلوغه وتجويده؛ لذلك نجد أن العرب " إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ"(٢). ويجب علينا ونحن في هذا المقام أن نأخذ فكرة يسيرة عن الحمل على المعنى ونمثل لبعض شواهده على النحو التالي:

المقصود بالحمل على المعنى في عرف النحاة هو " أن يعطى حكم الشيء ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما"(٣) أو هو" حمل لفظ على معنى آخر، أو تركيب على تركيب آخر، لشبه بين اللفظين أو التر كيبين في المعنى المجازي، فيأخذان حكمهما النحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب الآخرين، ويؤمن اللبس معهما"(٤).

والملاحظ من التراث اللغويّ للعرب أنَّ هذه الظاهره مألوفة لديهم، فهي أكثر في كلامهم من أن تُحْصى، مستدلين بقول ابن جنى (ت:٣٩٢هـ) في هذا الصدد إذ يقول: "رأيت غلبة المعنى للفظ، وكون اللفظ خادمًا للمعنى مشيدًا به، وأنه إنما جيء به له ومن أجله، وأمَّا غير هذه الطريقة من الحمل على المعنى فأمر مستقر ومذهب غير مستنكر"(٥).

ويبدو لهذه الظاهرة صور كثيرة منها "تأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك

(١) المصدر السابق: ١٠/١.
(٢) الخصائص لابن جنى ٤٣١/٢.
(٣) مغني اللبيب لابن هشام ٦٧٤/٢.
(٤) الحمل على المعنى، لأشرف مبروك، رسالة ماجستر، دار العلوم، القاهرة، ص٦.
(٥) الخصائص: ٢٣٧/١.

اللفظ أو فرعا وغير ذلك"[١]، ومن تذكير المؤنث قول الله ﷻ: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـٰذَا رَبِّى ﴾[٢]، أي: هذا الشخص أو هذا المرئي ومن ذلك "ما حكاه أبو حاتم عن أبي زيد أنه سمع من الأعراب من يقول إذا قيل أين فلانة وهي قريبة؟: ها هو ذه، قال فأنكرت ذلك عليه فقال: قد سمعته من أكثر من مائة {من}الأعراب، وقال قد سمعت من بفتح الذال فيقول ها هو ذا، فهذا يكون محمولا مرة على الشخص، ومرة على المرأة، وإنما المعروف ها هي ذه، والمذكر ها هو ذا"[٣].

ومن تأنيث المذكر قول العرب: ذهبت بعض أصابعه، أنث لما كان بعض الأصابع إصبعًا[٤].

ومن شواهد الحمل على المعنى أيضًا ما جاء في قوله تعالى: ﴿ هَـٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ ﴾[٥]، فقوله: (خصمان) هو "في توحيده، فمن ثناه وجمعه حمله على الصفات والأسماء، و"اختصموا" إنَّما جُمع حملاً على المعنى لأنَّ كلَّ خصمٍ فريقٌ فيه أشخاص"[٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ ﴾[٧]، إذ يقول العكبري

(١) الخصائص: ٤١٢/٢.
(٢) سورة الأنعام: الآية٧٨.
(٣) العدد في اللغة، لعلي بن إسماعيل بن سيده، ص٥٣، تحقيق عبدالله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، ط١، سنة ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
(٤)الخصائص: ٤١٥/٢.
(٥) سورة الحج: الآية١٩.
(٦) التبيان في إعراب القرآن: ج٢، ٣٥- ٣٧.
(٧) سورة الحجرات: الآية ٩.

(ت:٤٥٦هـ) إنَّ: "طائفتان فاعل فعل محذوف، و"اقتتلوا" جمع على آحاد الطائفتين، قوله تعالى: ﴿ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾[١]، بالتثنية والجمع، والمعنى مفهوم[٢].

وتكمن أهمية الحمل على المعنى أيضا في أنه " وسيلة من وسائل التأويل النحوي لرأب الصدع بين القواعد النحوية والنصوص اللغوية، وفي هذه الوسيلة يقوم العنصر الدلالي (المعنى) بعلاج كثير من المخالفات اللفظية المنطوقة"[٣].

والشواهد على الحمل على المعنى كثيرة ؛ من ذلك قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[٤]، وذلك بجزم (أكن) حملا على المعنى، والمعنى:إن أخرتني أكن[٥]، ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾[٦]، فقوله تعالى: (أو يرسل) معطوفا على (وحيا) على المعنى؛ والتقدير : إلا أن يوحي .. أو يرسل رسولا[٧].

(١) سورة الحجرات: الآية ١٠.
(٢) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ج٢، ص٢٤٠.
(٣) النحو والدلالة، محمد حماسة عبداللطيف، ص١٥٥.
(٤) سورة المنافقون: الآية ١٠.
(٥) ينظر الكتاب: ٤٢٥/١، معاني القرآن للفراء، ١٦٠/٣.
(٦) سورة الشورى: الآية ٥١.
(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء، ٣١٣/٣.

ومن شواهد الحمل على المعنى أيضا قراءة يحيى والأعمش لقوله تعالى: ﴿ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ﴾[١]، حيث ذكر ابن جني في أحد رأييه : أن (المتين) وصف للقوة، وجاء النعت (المتين) مذكرا مع أن المنعوت (القوة) مؤنثة؛ وذلك لان (القوة) قد حملت على معنى الحبل[٢].

ومن شواهد ذلك قول الأعشى:

أرَى رَجُلاً منهم أسِيفًا كأنّما ∴ يَضُمُّ إلى كَشْحَيه كفًا مُخَضَّبا

فقال(مخضبا)، والموصوف مؤنث (كف)؛ لان الكف حمل على معنى (العضو) أو (الساعد)[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ﴾[٤]، قال الخليل: "كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر فحين قال له : انته، فصار بدلا من قوله : ائت خيرا لك ، وادخل فيما هو خير لك[٥].

وقد تناول سيبويه الآية السابقة عند دراسته لما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ومن الملاحظ مدى الترابط والتداخل بين الحمل على المعنى والحذف أو الإضمار فالذي دفع النحاة إلى الحمل على المعنى هو محاولة التوفيق بين الحذف والقاعدة النحوية.

وبدا لأبي البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) أنَّ: "الحمل في كلا وكلتا على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى، ونظيرهما في الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل على المعنى أخرى "كل" فإنه

---

(١) سورة الذاريات: الآية ٥٨.

(٢) معاني القرآن للفراء، ٩٠/٣، وينظر المحتسب لابن جنى ٢٨٩/٢.

(٣) الإنصاف ٧٧٦/٢، وينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي، ١٠١/٣.

(٤) سورة النساء: الآية١٧١.

(٥) الكتاب لسيبويه: ٢٨٦/١.

لما كان مفردًا في اللفظ مجموعًا في المعنى رُدّ الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى، كقولهم: كل القوم ضربته، وكل القوم ضربتهم، وقد جاء بهما التنزيل، قال الله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ﴾[١]، فقال "آتِي" بالإفراد حملاً على اللفظ، وقال تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ ﴾[٢]، فقال: "أَتَوه" بالجمع حملاً على المعنى، إلا أن الحمل على المعنى في "كل" أكثر من الحمل على المعنى في كلا، وكلتا"[٣].

ويتضح مما تقدَّم أنَّ سيبويه يرى جواز الحمل على المعنى مع التمام في الكلام، والنقصان في الشعر ضرورة[٤]، ومن شواهد الحمل على المعنى أيضا قول عبدا لله الزعيبي:

يَا لَيْتَ زَوْجَك قدْ غَدَا ∴ متقلِّداً سَيفًا ورُمحًا

والتقدير: حاملاً رمحًا، فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه[٥].

ومنه قول عبد العزيز بن زرارة الكلابي:

وَجَدْنا الصَالِحينَ لَهُم جزاءٌ ∴ وجَنَاتٍ وعينًا سَلْسَبِيلا

وذلك لان الوجدان مشتمل في المعنى على الجزاء؛ فحمل الآخر على (المعنى)[٦].

وبعد فالشواهد على الحمل على المعنى كثيرة جدا، وأكثر من أن تحصى كما أخبرنا النحاة، وهى مبثوثة في ثنايا كتب النحو وغيرها، إلا أن اللافت للنظر تلك العلاقة العضوية بين

---

(١) سورة مريم: الآية ٩٣.

(٢) سورة النمل: الآية ٨٧.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٤٤٨.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه ج١، ص٢٨٥.

(٥) ينظر الخصائص ج٢، ص٤٣١.

(٦) الكتاب: ٢٨٨/١.

ظاهرة الحمل على المعنى والتراكيب النحوية، وذلك للتوفيق بين القاعدة النصية، والتركيب النحوي من خلال النص.

ثانيًا التوهم:

عرفه ابن منظور بأنه (توهم الشيء تخيله وتمثله كان في الوجود أم لم يكن ... وتوهمت أي ظننت)[١].

وربما دل لفظ التوهم على مطلق التقدير، والجعل، والحمل بعيدًا عن معنى الظن كما اتضح من كلام سيبويه عن حركة الاسم بعد (أمّ) كـ (أمّا عَلَمًا فعالم) فقد علق سيبويه على حركة الاسم بعد (أمَّا) كـ (أما علما فعالم) قال: "يرفع هذا في لغة بني تميم، والنصب في لغتها أحسن، لأنهم يتوهمون الحال، فإن أدخلت الألف واللام رفعوا لأنه يمتنع أن يكون حالاً ... وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام، لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال، وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره فمن ثم لم ينصبوا"[٢]، فالتوهم في كلام سيبويه هذا يدل على التقدير، وجعل الشيء من الباب الذي يقصد المتكلم إلى التعبير عنه، والملاحظ أن مادة (وهم) ألمَّ باستعمالها الاصطلاحي لدى النحاة كثير من التغيير تمثل بتخصيص دلالتها لتصبح دالة على التقدير المخالف لما عليه الأمر في الظاهر والواقع مما يفضي إلى الغلط أو القياس الخاطئ، وهذا واضح في تعليق ابن الحاجب (٦٤٦هـ) على قول العرب إنك وزيد ذاهبان، وقول الشاعر:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدركَ مَا مَضَى ∴ ولا سَابقٍ شيئاً إذا كَانَ جَائِيَا[٣]

فقد ذكر أن العطف هنا محمول على الغلط[٤].

---

(١) اللسان (و هـ م)

(٢) الكتاب: ٣٨٥/١.

(٣) قيل لزهير بن أبي سلمى وقيل لغيره، انظر الكتاب: ١٦٥/١، والخزانة: ١٠٢/٩.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل، ج٢، ص١٨٢- ١٨٣.

التوهم إذن حمل الكلام على وجه قدر أنه عليه تعليلاً للظاهرة، أو تخريجًا للنص، وتأويلاً على وجه التقدير، وهو عين ما قصد من مصطلح الغلط لأنهما مصطلحان لمفهوم واحد. لذلك فسر كثير من العلماء مصطلح التوهم عند سيبويه بالغلط، بل ربما فسر سيبويه نفسه في الموضع ذاته أحد المصطلحين بالآخر[١]، وكذلك فعل الخليل[٢]، والفراء[٣]، وأبي البركات[٤]، والأنباري[٥]، وابن يعيش[٦]، وأبو حيان الأندلسي[٧]، الذي كثر عنده هذا المصطلح كثرة لافتة يمكن أن تفسر باستبداله مصطلح التوهم بمصطلح الغلط الذي لم أجده عنده بمعنى التوهم.

ومن شواهد التوهم أيضا قول الأحوص الرياحي[٨]:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشِيْرَةً ∴ ولا نَاعِبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غُرابهَا

فقد ورد البيت بجر (ناعب) على توهم الباء في خبر ليس (بمصلحين)، ومن ذلك أيضا قول الشاعر[٩]:

مَا الكارِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامَاً ولا بَطَلٍ ∴ إن لَمْ يَكُنْ للهوى بالحَقِ غَلابا

فقد جر (ولابطل) معطوفا على(مقداما) المنصوب.

---

(١) انظر: الكتاب: ١٦٠/٤، ٣٥٤/٤- ٣٥٦.

(٢) انظر: الكتاب ١٠٠/١- ١٠١.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢٢٣/١- ٢٢٤، ٣٤٧ – ٣٤٨، ٣٧٣ – ٣٧٤، ٣٨٩- ٣٩٠.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٥/٢.

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٨٢/٢- ١٨٣.

(٦) انظر: شرح المفصل ٥٦/٧- ٥٧.

(٧) انظر: الارتشاف ٤٧٠/٢- ٤٧١، ومنهج السالك ٨٢، ٢٦٢، والبحر ٤٢١/٣، ٣٢٣/٥، ٣٤٢- ٣٤٣، ٤٦٥/٧- ٤٦٦، ٤٨٣/٨.

(٨)مغني اللبيب، ٧٩٩/٢.

(٩)الكتاب، ٤٢٩/١.

ومن شواهد التوهم أيضا قول الأعشى ميمون[١]:

إنّ تَرْكَبُــوا فرُكــوبُ الخيــلِ عَادَتُنَــا ∴ أو تَنْزِلــــُون فإنـــّا مَعْـــشَرٌ نُـــزُلُ

فقول الشاعر(أوتنزلون) بالرفع معطوف على معنى (إن تركبوا) فهو من العطف على التوهم عند الخليل وسيبويه؛ لان معناه " لان تركبوا فذاك عادتنا أو تنزلون في معظم الحرب فنحن معرفون بذلك[٢].

ومن شواهد التوهم أيضا قول الشاعر[٣]:

لاتْنهَ عنْ خُلُقٍ وتَأْتِى مِثْلَه ∴ عَارٌ عَلَيك إنْ فَعَلْت عَظِيمُ

فالفعل (تأتى) منصوب بأن المضمرة بعد (واو المعية) والمصدر المنسبك من (أن) والفعل المعطوف على مصدر متوهم من الكلام السابق؛ والتقدير: لايمكن منك نهى وإتيان[٤].

وبعد ..فقد كان المعنى هو أساس عملية التوهم، فعليه ترتكز واليه تنتهي؛ لان أي باحث لغوي أو متحدث يستعين بما شاء من الوسائل من أجل جلاء المعنى ووضوحه وكشف اللبس من أي تركيب يقابله وهذا هو هدف التوهم، وكما ذكرنا فان للمعنى علاقة وطيدة بالألفاظ فإذا عجزت الألفاظ توهمنا المعنى؛ وان عجز المعنى اعتمدنا على الألفاظ لتوضيح المعاني.

ثالثًا الغلط:

ذكر ابن منظور في اللسان: (الغلط أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه ... والعرب تقول: غلط في منطقه ... والغلط في الحساب وفي كل شيء... والغلط كل شيء يعيا به الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد[٥].

---

(١)المصدر السابق ١٦٤/٣.

(٢)المصدر السابق ٥٣/١.

(٣)المصدر السابق ٣٤/١.

(٤) شرح المفصل، ٢٤/٧.

(٥) لسان العرب : مادة (غ ل ط).

فالغلط مما سبق هو مجانبة الصواب من غير قصد، وهو ما يقترب بدرجة ما من معنى التوهم السابق.

ومن ثم استعمل النحاة مصطلح الغلط تعبيرًا عن التوهم.

فقد استعمل الخليل(١٧٤هـ) الغلط بمعنى التوهم في حديثه عن الجر على الجوار قال: (لا يقولون: هذان جحرا ضب خربان، من قبل أن الضبَّ واحد، والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول، وكان مذكرًا مثله، أو مؤنثا قالوا: هذه جحرةُ ضباب خربة، لأن الضباب مؤنثة، ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة فغلطوا) [١] فالخليل – كما هو ظاهر – عَدَ الجر على الجوار من باب الغلط المقصود به معنى التوهم. وكذلك فعل سيبويه فاستخدم مصطلح الغلط مقصودًا به التوهم ومن ذلك حديثه عن الغلط قائلاً: (أعلم أن أناسًا من العرب قد يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذا أن معناه الابتداء، فيوهم أنه قال هم كما قال ولا سابق)[٢]، أي أنه يفسر ما لم يقسه من رفع توكيد اسم (إن) والمعطوف على اسمها قبل مجيء الخبر بالغلط لأن المعنى يوهم أن ما قبلها – أي اسم إن – مبتدأ، وهو كذلك في الأصل ومنه كذلك حديثه عن همز (مصائب) علمًا أن بابها لا يهمز قال: (أما قولهم: مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهَّموا أن (مصيبة) فعيلة وإنما هي مُفْعِلة)[٣] فسيبويه يريد أن يقول إن مبنى نحو (مصيبة) يشبه في اللفظ الظاهر مبنى (صحيفة) مما يُوهم أنهما من باب واحد، فيُحْملُ أحدُهما وهو (مصيبة) على ثانيهما وهو (صحيفة) فيهمز في الجمع فيقال: مصائب كما يقال: صحائف مع أنهما من بابين مختلفين اختلافًا يحول دون همز (مصائب) ونحوه كما هو معروف.

---

(١) الكتاب ٤٣٧/١.

(٢) الكتاب ١٥٥/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٦/٤، وانظر: ٣٥٤/٤ منه.

يتضح من عرضنا للفظ – الغلط عن الخليل وسيبويه عدم وضوح المقصود منه بشكل قاطع، وقد كان ذلك سببًا لاختلاف العلماء من بعدهما في تحديد المقصود بهذا المصطلح عند الشيخين.

فذهب ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) ان معنى الغلط عند سيبويه هو اللحن والخطأ الصريح[١].

ورفض ذلك ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) واتهم ابن مالك بالتوهم في فهم كلام سيبويه وقال (وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فأعترض عليه بأنا متى جوزنا ذلك زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئًا نادرًا لإمكان أن يقال في كل نادر إن قائله غلط[٢]، وإلى ذلك أيضًا ذهب ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) قائلاً (ويحتمل أن مراده – أي سيبويه – بالغلط شدة الشذوذ) [٣]، فأيد بنصه هذا رأي ابن هشام، ومعارضته لرأي ابن مالك.

واستعمل الفراء (٢٠٧هـ) الغلط بمعنى التوهم مجيزًا بعض ما وصفه بهذا المصطلح حينًا، وقاصرًا بعضه على السماع حينًا ثانيًا، ورده إلى اللحن حينًا ثالثًا.

فمن حمله على الجواز ما ذكره ابن السراج (ت٣١٦هـ) قائلاً:

(قال الفراء يجوز أن تقول: إنهم أجمعون قومُك على الغلط لما كان معناه جمع أجمعون وإنه نفسه يقوم، يجوز أن ترفع توكيد ما لا يتبين فيه الإعراب)[٤] فواضح في هذا النقل تصريح الفراء بإجازة ما وصفه بالغلط مقصودًا به التوهم، وربما قصر ما وصفه بذلك على السماع نحو ما في قوله: (وربما غلطت العربُ في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز سمعتُ امرأة من طيئ تقول: رثأت زوجي، ويقولون لبأْت بالحج وحلأَّت[٥] السويق فيغلطون)[١]

(١) انظر: شرح الكافية: ٥١٥/١.
(٢) انظر المغني ص٥٣١.
(٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٩٣/١.
(٤) الأصول في النحو ٢٥٧/١.
(٥) تقصد: رثيت، لبيت، صليت

والذي يوحي بعدم قياسه ما وصفه الفراء بالغلط في هذا النقل رفضه القراءات[٢] التي جاءت بهذا الهمز، وأنه همزٌ غير[٣] مقيس عند الأئمة.

وربما حمل الفراء الغلط على صريح اللحن يقول: (وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى فيقول: أنت ضاربني يتوهم أنه أراد: هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحة)[٤]. يقصد صريح اللحن.

وكان ابن جنى (٣٩٢هـ) لا يستبعد من العربي الفصيح الغلط المقصود به التوهم ويراه نوعًا من اللحن ويؤكد أنه مما لا يقاس عليه وذكر ظواهر كثيرة في (باب أغلاط العرب) من كتابه الخصائص، ثم ذكر الظواهر في كتابه المنصف مؤكدًا أنها ظواهر ناجمة عن الغلط المرادف للتوهم خاتمًا حديثه عنها بوصفها بالخطأ قائلاً: "وكذلك قراءة من قرأ عاد[٥] اللؤلي، فهمز، وهو خطأ منه، وهو بمنزلة قول الشاعر[٦]:

لحُبُّ المؤقدان إلى مُؤْسى ∴ وحزرةُ إن أضاء لي الوقُودُ

فهمز الواو الساكنة، لأنه توهم الضمة قبلها فيها ... ولهذا الغلط نظائر في كلامهم، فإذا جاءك فاعرفه لتسَلُّمه كما تسمعه، ولا تقس علية) [٧].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٤٥٩/١.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢١٦/٢.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ٤٢٠/١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢.

(٥) سورة النجم: الآية ٥٠، الآية: ﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ ﴾، وهذه قراءة قالون. انظر: البحر ١٦٩/٨.

(٦) هو جرير، انظر: ديوانه ٢٨٨/١ .

(٧) انظر المنصف ٣١/١، وسر الصناعة ٧٩/١، والخصائص ٢٧٣/٣.

مما سبق يتضح أن الغموض الذي اكتنف مصطلح الغلط هو ما أدى إلى اختلاف الدارسين قديمًا وحديثًا في تحديد الدلالة لدى الخليل وسيبويه، وربما فسر ذلك عدول أبي حيان عن استعمال لفظ الغلط مرادفًا للتوهم في توجيه ما خالف الأصول والقواعد.

رابعًا: التضمين

التضمين لغة: هو جعل الشيء في باطن شيء آخر، وإبداله إياه يقال: ضمن فلان ماله خزانته، فتضمنته فالمال مُضمن، والخزانة مُضَمَّن فيها، وهي كذلك متضمنة والمال متضمن(١).

والتضمين اصطلاحا: هو (اشراب لفظ معنى لفظ آخر) (٢).

وهو أن يتوسع في استعمال لفظ توسعا يجعله مؤديا معنى لفظ آخر مناسب له ، فيعطي حكم الثاني في التعدي واللزوم(٣)، وهو إعطاء اللفظ مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى واحد(٤).

يقول ابن جني وهو يتحدث عن هذا المفهوم في تراثنا النحوي: "واعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحروفٍ، والآخرَ بآخرَ فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه "(٥).

(١) لسان العرب: مادة (ض م ن).

(٢) الجني الداني ص٤٦، ومغني اللبيب ١/ ١١١، وحاشية الصبان ٢/٩٥.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية سنة ١٩٣٤، العدد الأول، ص٨٠.

(٤) الأشباه والنظائر ١/١٣.

(٥) الخصائص ٢/ ٣٠٨.

ويقول أيضًا: "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفت طريقه، فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها"(١).

وقد مثل ابن جني لهذه الظاهرة بقوله: "ومما جاء من الحروف في موضع غيره على نحو مما ذكرنا قوله(٢):

إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ∴ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أراد: عنِّي، ووجهه أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه، فلذلك استعمل "على" بمعنى "عن"..."(٣).

قال ابن جني في "باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض": "هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه"(٤)، أي انه باب عارٍ من الدقة لتفاهته يستحق الغسل ، ذلك أنهم يقولون إن (الى) تكون بمعنى (مع) و (في) بمعنى (على) ويحتجون بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ لِلۡحَوَارِيِّـۧنَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾(٥) وقوله تعالى ﴿ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَرۡجُلَكُم مِّنۡ خِلَٰفٖ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ وَلَتَعۡلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابٗا وَأَبۡقَىٰ ﴾ (٦) قال ابن جني: "ولسنا ندفع ان يكون ذلك كما قالوا لكنا نقول انه يكون بمعناه في موضع دون موضع ، على حسب الأحوال الداعية إليه

(١) الخصائص ٣١٠/٢.
(٢) هو قحيف العقيلي، ومن شواهد الأزهية: ٢٧٧.
(٣) الخصائص ٣١٠/٢.
(٤) البحر المحيط ٣٦١/١٠، ولسان العرب ١٧/١١.
(٥) سورة الصف: ١٤.
(٦) سورة طه: ٧١.

والمسوغة له" وقال "واعلم إن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان احدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فان العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا النحل في معنى ذلك (الفعل).. كقوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ ﴾[١]، والأصل رفث بها أو منها لأن الرفث بمعنى الإفضاء الذي يتعدى بإلى[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ ﴾ [٣]، فأن(ما) تضمن معنى(إن) الشرطية، ولذلك جزم الفعل (ننسخ) والفعل (نأت)[٤].

ومن شواهد التضمين أيضا قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾[٥] فالفعل (سفه) لازم تضمن معنى الفعل(أهلك) المتعدي، ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾[٦]، فقد تضمنت كلمة (حقيق) معنى (حريص)؛ ليفيد أنه محقوق يقول الحق ، وحريص عليه .

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٧.
(٢) من وحي القرآن ص ١٠٦– ١١٧.
(٣) سورة البقرة: الآية ١٠٦.
(٤) النحو الوافي: لعباس حسن، ٢/ ٥٦٥.
(٥) سورة البقرة: الآية ١٣٠.
(٦) سورة الأعراف: الآية ١٠٥.

ويكون التضمين في الفعل كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ ﴾[١]، فقد ضمن الفعل (تعزموا) معنى الفعل (تنووا) فعدى تعديته، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ ﴾[٢]، أي يخرجون عن أمره، وهو كثير.

وممًا مرَّ ذكره يتبين أنَّ للمعنى أثرٌ رئيس يلعبه في هذه الظاهرة، فعند وجود عدم التوافق ما بين الألفاظ والتراكيب من جهة، وبين القواعد النحوية من جهة أخرى، يقوم المعنى بدور توفيقي بينهما عندما يتضمن اللفظ معنى لفظٍ آخر ينسجم مع القاعدة النحوية، وبذلك نُؤكَّد أنَّ للتضمين أثرٌ مهم في تفسير التراكيب النحوية واللغوية التي قد تبدو في ظاهرها ممتنعة، من خلال بيان ما تتعلق به المعمولات في تلك التراكيب، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ﴾[٣]، فالمتبادر إلى الذهن انتصاب (مئة) إلى (أماتة) وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي، لأن أماته سلب الحياة وهي لا تمتد، والصواب أن يضمَّن (أماته) معنى (ألبثه)، فكأنَّه قيل: فألبثه الله بالموت مئة عامٍ، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض بالتضمين[٤].

وبعد ما تم عرضه من نماذج للتضمين، والتعليق عليها فإن تلك الظاهرة لاقت من القبول والرد الكثير من القدماء والمحدثين على حد سواء.

فقد تناول النحاة المتأخرون هذا الموضوع ضمن المسائل النحوية الخلافية بين البصريين والكوفيين، إذ نسب الى البصريين وتبعهم كثير من المعاصرين القول بتضمين الفعل معنى فعل آخر، خلافاً للكوفيين الذين يرون تعدد معاني الحروف لذا اقروا بالتناوب بينها ، ومنع ذلك البصريون ذلك ان للحرف معنى واحداً ومذهبهم "إبقاء الحرف على موضعه الأول أما بتأويل او

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٥.
(٢) سورة النور: الآية ٦٣.
(٣) سورة البقرة: الآية٢٥٩.
(٤) انظر: مغني اللبيب: ٢/٥٣٠.

تضمين يقبله اللفظ ، او تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف ، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع احد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ. فكلاهما حمل على المعنى ، لان التجوز في الفعل أسهل لديهم منه في الحرف[١].

فالبصريون لا يجيزون وقوع بعض حروف الجر موقع بعضها الآخر ، والكوفيون يجيزون ذلك تأدية حقيقة لا مجازية. وهذا من باب الاشتراك اللفظي – لديهم – وقد أيدهم الاستاذ عباس حسن لنأي هذا الرأي عن الالتجاء الى التأويل والمجاز في منهجه النحوي[٢]. وأكثر المعاصرين يوافقون البصريين لعدم استكمال أدلة التناوب "انما هي مسألة معجمية تندرج في بحث دلالات الألفاظ على وجه مباين للوجه او الوجوه التي رسمها السلف" ونسبوا البحث عن دلالات معاني الحروف لعمل اللغوي وهو قول غير دقيق[٣].

وعلى هذا فالموضوعان ظاهرة اسلوبية واحدة إلا أنهم اختلفوا في تفسيرها وتوجيهها وفي اصطلاحها. وعلى الرغم من ذلك فان كتب النحو والبلاغة أقرّت بهما وعقدت لهما بابين مختلفين.

وليس الأمر مجرد مشابهة كما في منهج النحاة وفهم بعض المعاصرين لها فقد قام الدكتور محمد حسن عواد بتجربة فوضع حرفاً مكان آخر فتوصل الى كسر ذلك وإن سلم فباختلاف المعنى: قال: "إن الحرف لا يقع موقع غيره من الحروف إلا إذا أردنا معنى ذلك الحرف الأخير، و إلا صار الأمر ضرباً من العجمة وعدم البيان وفوضى التعبير[٤]. وهذه التجربة تجري على التضمين أيضاً إذ يتناوب فعلان المواقع او يشربان بعضهما معنى الآخر ، ناهيك عن ان البلاغيين أجازوا ذلك من باب استعارة حرف معنى حرف آخر[٥].

---

(١) تناوب حروف الجر: ٥٨.

(٢) السابق: ٨/

(٣) السابق: ٥٨ – ٦٢، وينظر لسان العرب مادة (ش ر ب).

(٤) السابق: ٦٣ – ٧٥.

(٥) السابق: ٧٦ – ٧٦.

فالمسالة بيانية فنية إبداعية خاصة بالنص والسياق ، لها صلة بالمعنى والمقام أو الحال وليست شكلية لذلك قالوا أن السياق يحدد معنى اللفظ ، ذلك إنه يحمل إلى معانٍ عديدة بسبب نظام العربية ومرونته.

ويرى د. محمد حسن عواد "أن مسألة التضمين لا أساس لها ، لأنه لا دليل عليها ، ولا حجة لأصحابها ، واحسب أن ما اندرج تحتها من شواهد يؤول إلى جهة من جهتين: إما أن تكون هذه الشواهد مقحمة في باب التضمين إقحاماً ، وإما أن تندرج تحت مبحث دلالات الألفاظ[١].

وتناول شواهدها ثم خلص إلى أن النيابة ترجع إلى التركيب لا الحروف ، والتضمين يرجع الى مبحث دلالات الألفاظ ، سببه قولهم بالأصالة والفرعية للألفاظ وهذا يشترط معرفة الأقدم في نشأة الألفاظ[٢]، وردّ الشواهد معتمداً على التأويل كالقدامى ، كما في قوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾ [٣] و﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ [٤]، قال: وهم إنما عمدوا إلى هذا فراراً من وقوع الباء موقع (من). وأن (شرب الماء) معناه: (جرع الماء. وأن شرب من الأضداد ، فإذا كان بمعنى جرع فهو متعدٍ وإذا كان بمعنى (روي) فهو لازم[٥].

فهو يرد قولهم بالتضمين وبالتناوب كلاهما ، لأنهم يقولون بالاصالة والفرعية وأصل الفعل اللزوم ، والتعدي فرع عليه ، وأصل التعدي بحرف وهذا ما يعبرون عنه بالحمل على النقيض وعلى النظير[٦]. ويرى شواهدهم من الترادف والاشتراك اللفظي ، وردّ القول بالتضمين لأننا لا

---

(١) من بديع لغة التنزيل: ٣٠٢.

(٢) النحو الوافي ٤٤٣/٢، وتناوب حروف الجر: ٥٣.

(٣) سورة الإنسان: الآية٦.

(٤) سورة المطففين: الآية٢٨.

(٥) معاني القرآن للفراء: ٢١٥/٣، وتأويل مشكل القرآن: ٤٨، والكشاف: ١١٦٤.

(٦) المفردات للراغب: ٧٧.

نعرف الأقدم والأصل في الألفاظ ودعا الى وضع معجم تاريخي بحسب أزمنة الألفاظ وعلاقة ذلك بالمجاز أو وروده في عصر الاحتجاج ، وحمل على النحاة ومنهجهم المنطقي في ذلك[١]، كزعمهم في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي تَسۡتَعۡجِلُونَ ﴾[٢]، إن ردف متعد في الأصل ولكنه تضمن معنى اللزوم ، ويجوز أراد ردفكم فزاد اللام ويجوز أن ردف مما يتعدى بحرف جر وبغير حرف جر أو يكون قرب لكم ، وقال الفراء: دنا لكم[٣].

وعدّ الدكتور إبراهيم السامرائي التضمين من نتائج تأثر النحو بالمنطق السلبي إذ أظهر قواعد وأحكاماً لم تكن وليدة الاستقراء ، لذلك صادفوا ما يخالفها فلجأوا إلى التأويل والتقدير[٤]. قال في قوله تعالى: ﴿ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفۡجِيرٗا ﴾[٥]، "المعنى يشرب منها، لا عبرة لما قيل بـ (التضمين) أي: إن الباء تضمنت معنى (من) وذلك لأن كلام الله جرى على لغة العرب ، والعرب قد تصرّفت بلغتها تصرفاً واسعاً. ولله حكمة بالغة في وضع كلامه على هيئة لم يدركها البشر"[٦].

والحق أن نظام اللغة العربية يفسر لنا هذه الظاهرة تفسيراً واضحاً من غير افتراضات وتمحل وتأويل ، فالتضمين اتساع في المعنى ، وهو أسلوب مرتبط بالذوق يلجأ إليه لغرض بلاغي مع تحقق المناسبة بين الفعلين ووجود قرينة يؤمن عليها اللبس.

خامسًا: التشبيه:

(١) التفسير الكبير: ٣/٢٤١.
(٢) سورة النمل: الآية٧٢.
(٣) شرح الرضي: ٤/٢٨١.
(٤) البحر المحيط: ٨/٥١٥.
(٥) سورة الإنسان: الآية٦.
(٦) حاشية الشهاب: ٨/٢٨٨.

وردت هذه المادة (ش ب هـ) لدى بعض النحاة مستخدمة بمعنى التوهم في اللغة ومرادفه له قال سيبويه في إعلال الواو في نحو (مصائب): " فأما قولهم: مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن "مصيبة": فعيلة، وإنما هي مُفْعِلَة. وقد قالوا: مصيبة مصاوب... وقالوا: مصيبة ومصائب، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف[١].

أراد سيبويه أن حرف العلة حرف أصلي، والقياس أن يصح فيها، وسبب التوهم في إعلالها حملهم الحرف الأصلي على الزائد فشبهوا ياء مصيبة المنقلبة عن واو لسكونها وانكسار ما قبلها، بالياء الزائدة في صحيفة.

وعند الفراء (تقول: رأيت لدايِك، ولديك، ولا تقل لدينك إلا أن يغلط شاعر فإنه ربما شبه الشيء بالشيء إذا خرج عن لفظه كما لم يجز بعضهم (أبو سَمّان) والنون من أصله ومن السمن لشبهه بلفظ (ريان)[٢].

وجاءت صيغة (شبه) مرادفة للتوهم في قول الرضي: (وقد يهمز معايش تشبيهًا لمعيشة بفعلية، والاكثر ترك الهمز، وكذا قد يهمز المنائر في جمع (منارة)، تشبيها لها بفعالة، والفصيح المناور، والتزم الهمز في المصائب تشبيها لمصيبة بـ(فعيلة)، كما جمع مسيلة على مسلان تشبيها له بفعيل أو توهما، وهى – أعنى مصائب ومنائر بالهمز شاذة) [٣].

وذكر المصطلح ابن جني قال: (فأما مصائب فقياسه مصاوب وهمزوا تشبيهًا بصحائف عند سيبويه) [٤].

وفي تناوله لقول الطرماح:

جَـرَى صَـبِبّاً أدَّى الأمانــةَ بعْـدمَا ∴ أشــاعَ بلومَــاهُ عَلــيَّ مُـشيّعُ

(١) كتاب سيبويه: ٣٥٦/٤، وينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢٥٩/٥.
(٢) معاني القرآن ٩٣/٢.
(٣) شرح الشافية ١٣٤/٣.
(٤) المبدع في التصريف: ١٤٦.

جعل ابن جني الهاء في (لوماه) هاء السكت، ثم علَّل تحريكها فقال: (الهاء في الأصل لبيان الحركة إلا أنه ضمَّها تشبيهًا لها بالهاء الأصلية) [١] أي لتوهمه أنها هاء الضمير في نحو (لهُ(ويذكر أن تحريك هاء السكت هذا الذي جعله ابن جني هنا من التشبيه بمعنى التوهم خطأه في مكان آخر[٢]. على أن المهم فيما نحن بصدده أن صيغة (شبَّه) ومشتقاتها كما هو واضح في هذا المثال وما سبقه ونظائرهما الكثيرة استعملت للتعبير عن التوهم أو القياس الخاطئ.

سادسًا التقارض:

وهو مصطلح يشير إلى تعاقب حروف الجر فيما بينها في المعنى، ويعده النحاة من باب التوهم والتشبيه وتقاديًا للتعارض بين القاعدة النحوية، والنص اللغوي وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى[٣].

يرى ابن فارس أن" القاف والراء والضاد أصل صحيح، وهو يدل على القطع، يقال: قرضت الشيء بالقرض، والقرض: ما تعطيه للإنسان من مالك لتقضاه، وكأنه شيء قد قطعته من مالك"[٤] وعند ابن منظور أن" فلانا وفلانا يتقارضان الثناء؛ إذا أثنى كل واحد منهما على صاحبه ثناء كقرض المال، وتقارضا الشيء أو الأمر تبادلاه"[٥] فمما سبق يدور المعنى اللغوي للتقارض حول تقارض الشيئين للمعاني؛ أي أن يتبادلاها.

(١) الخاطريات:٩٠، وانظر: ديوان الطرماح: ٢٩٥.

(٢) انظر: المصنف: ٣٣٢/٢- ٣٣٤، وسر الصناعة: ١٦٥/١ – ١٦٦، والصحاح: ٤٨٤/٦، والتسهيل: ٣٤٥- ٣٤٦، والبحر المحيط: ٤٦/٧.

(٣) ينظر ظاهرة التقارض في الدرس النحوي، لعبدالله أحمد جاد.

(٤) مقاييس اللغة: مادة (ق ر ض).

(٥) لسان العرب: مادة (ق ر ض).

أما التقارض اصطلاحا فهو" أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكما هو أخص به "[١] أو بعبارة أخرى هو أن يتبادل لفظان أهم صفاتهما، ويجري كل منهم مجرى الآخر عن طريق التضمين أو الحمل على المعنى ، أو هو أن يجري أحد اللفظين مجرى الآخر في إعماله وإهماله.

وعلى ما تقدم بفهم أن المعنى هو محور ظاهرة التقارض، والشواهد على ذلك كثيرة منها: التقارض في بعض حروف الجر؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾[٢]، أي على جذوع النخل[٣] فجاء ت (في) هنا بمعنى على.

أما في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ﴾[٤] فتضمنت (على) معنى (في) أي في زمن سليمان.

ومن ذلك إنابة (عن) عن (على) كما في قوله تعالى:﴿ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾[٥]. أي يبخل على نفسه.

ومن التقارض أيضا ما ورد من أن (إلا) جاءت بمعنى (غير) كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[٦] ولولا التقارض بين (إلا) و(غير) لكان المعنى فاسد ا وباطلا، فلو كانت (إلا) بمعناها لكان المعنى : لو كان فيهما آلهة ليس من ضمنها الله لفسدتا، وهذا

(١) شرح المفصل: ٨٨/٢.
(٢) سورة طه: الآية ٧١.
(٣) ينظر: الخصائص: ٣٠٧/٢.
(٤) سورة البقرة: الآية ١٠٢.
(٥) سورة محمد: الآية ٣٨.
(٦) سورة الأنبياء: الآية ٢٢.

المعنى باطل ؛ إذ يوحي بأنهما لاتفسدان إذا كان الله من ضمن الآلهة ولم يخرج ولم يطرح وهذا واضح البطلان، بخلاف ما لو كانت (إلا) اسما بمعنى (غير) نعتا للنكرة قبلها فإن المعنى يصح ويستقيم(١).

والشواهد على التقارض كثيرة يمكن تتبعها، وما يهمنا هنا أن المعنى كان محور عملية التقارض بين الألفاظ فهم يتقارضون المعاني.

والحقيقة أن النحاة يختلفون في معنى التقارض بين الحروف، فحين يرى الكوفيون أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، يرى البصريون استحالة ذلك وفي ذلك يقول ابن هشام: "قولهم: ينوب بعض حروف الجر عن بعض، وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال "قد" على قولهم "ينوب" وحينئذ فيتعذر استدلالهم به، إذ كل موضع ادَّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف، لأن التجوُّز في الفعل أسهل منه في الحرف"(٢).

ويقول د. عبدالعزيز عبده معلقًا على المذهبين: "لا شك أن مذهب الكوفيين سار على الاتساع كدأبهم، فلا غرابة أن يؤدي الحرف عدة معان مختلفة، وكلها حقيقي، ولا غرابة في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد، لأن هذا كثير في اللغة ويسمى بالمشترك اللفظي، وهناك سبب آخر يؤيدهم هو أن الباحثين متفقون على أن المجاز إذا اشتهر وشاع بين الناطقين به انتقل هذا المجاز إلى نوع جديد يسمى الحقيقة العرفية.. ولكن رأي البصريين أقوى، لأن أصل معنى

(١) الكتاب ٣٣١/٢.
(٢) مغني اللبيب: ٥٥/٢٠.

اللغة الحقيقية والأفعال منها ما تتعلق بها حروف الجر الخاصة، فلا تتجاوزها وبهذا لا ينوب بعضها عن بعض إلا بتحوطات.." [١].

سابعًا السهو:

لغويًا هو النسيان والغفلة وإلى ذلك ذهب ابن منظورحيث ذهب إلى أن السهو نسيان الشيء والغفلة عنه، ذهاب القلب إلى غيره ... والسهو في الشيء تركه عن غير علم به، والسهو عنه تركه مع العلم به[٢]، وليس التوهم في اللغة خاصة، وفي مجالات الحياة عامة شيئًا بعيدًا عن معنى السهو كما اتضح من قبل، ولهذا الشبه المعنوي بين السهو والتوهم استعمل السهو للتعبير عن التوهم أو القياس الخاطئ، وذلك عند ابن جني في حديثه عن قراءة ابن مُحَيْصِن ﴿ مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ ﴾[٣] بوصل همزة (إستبرق)، وفتح قافه على المنع من الصرف، قال ابن جني: (هذا عندنا سهو، أو كالسهو وسنذكره في سورة الرحمن) [٤] ثم قال في حديثه عن هذه السورة: (لست أدفع أن تكون قراءة ابن محيصن: مِن إِسْتَبْرَقٍ [٥] بهذا، لأنه توهم فعلاً، إذ كان على وزنه فتركه مفتوحًا على حاله) [٦] ويبدو أن ابن جني يريد أن يقول إن ابن محيصن توهم أن استبرقا من البريق فوصل همزته، ومنعه من الصرف، ومما استعمل فيه ابن جني السهو بمعنى التوهم حديثه عن قراءة ابن عامر ﴿ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ ﴾ [٧] بفتح ياء (أدري): قال أبو الفتح: "طريق هذا أنه شبَّه آخر فعل المتكلم بيائه كقولك: هذا غلامي وصاحبي، وآنسه بذلك أن للمتكلم في (أدري) حصة، وهي همزة المضارعة، كما أن له حصة في اللفظ، وهي ياؤه. وعلى كل حال فهذه شبهة السهو

---

(١) المعنى والإعراب: ٤٥٤/١.

(٢) اللسان (سهو).

(٣) سورة الكهف: ٣١/١٨ وقراءة ابن محيصن شاذة لذا عرض لها ابن جني في المحتسب. وانظر: القراءات الشاذة: ٧٩/٢ – ٨٠.

(٤) المحتسب: ٢٨/٢.

(٥) سورة الرحمن: ٥٤/٥٥.

(٦) المحتسب: ٣٠٤/٢ – ٣٠٥.

(٧) سورة الأنبياء: ١٠٩/٢١، والآية كاملة هي﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۖ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾.

فيه، لا علة الصحة له، كما أن ياء مصيبة أشبهت في اللفظ ياء صحيفة، حتى قالوا: مصائب سهوا، كما قالوا صحائف"[١] فابن جني كما هو واضح في هذه الأمثلة استعمل السهو مرادفًا لما يسمى بالتوهم أو القياس الخاطئ[٢].

نتائج البحث:

١- أظهرت الدراسة أن التوهم ظاهرة لغوية لا يمكن إنكارها مع ندرتها أو قلتها أو اختلاف الباحثين حولها، لكنها وسيلة للتوفيق بين القاعدة والنص اللغوي إن تعارضا.

٢- أظهرت الدراسة أن المصطلحات التي عبر بها النحاة عن التوهم تعددت ومنها: الحمل على المعنى، والسهو والغلط والتشبيه والحمل على اللفظ، والتضمين والتقارض، وإن كان التوهم أكثر هذه المصطلحات شيوعًا.

٣- أظهرت الدراسة أن ما حمل على التوهم عند القدماء اختلف حوله اختلافا شديدًا لندرته.

٤- رفض علماء اللغة قدامى ومحدثين استخدام لفظ التوهم في التعامل مع النص القرآني كنوع من التأدب واستعملوا المرادفات الأخرى ولعل ذلك كان سببًا في تكاثر المصطلحات في الدلالة على مفهوم واحد هو (التوهم).

٥- وأكثر مواضع التوهم كانت في باب عطف النسق، وكلها في الغالب مبنية على الكثير المستعمل، وعلى الرغم من ذلك فإن الاتجاه الغالب عند النحاة أن العطف على التوهم لا ينقاس، فلا يُصار إليه في القرآن الكريم ما وجدت عنه مندوحة، ولكن إن وقع شيء منه وأمكن تخريجه عليه فلا بأس.

٦- إذا كان مواضع التوهم قد تعددت، وإذا كان قد خرّج على هذه الظاهرة نصوص فصيحة من شعر العرب ونثرهم، وتعدي ذلك إلى أعلى النصوص فصاحة، وهو القرآن الكريم، فإن

(١) المحتسب: ٣٠٤/٢، وانظر: كشف المشكلات ٨٨٦ – ٨٨٧.

(٢) انظر التوهم أو القياس الخاطئ، محمد عبدو فلفل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد٥٩، السنة الرابعة والعشرون، كانون الأول، سنة ٢٠٠٠م.

دل هذا على وجود التوهم كظاهرة لغوية، فإنما يدل أيضًا على أنه وسيلة مهمة من وسائل تخريج الكلام، إذا جاء على غير ما يقتضيه قياسه.

٧-شطر كبير من المحدثين رد التوهم إلى السماع، وبعضهم ردها إلى القياس.

مصادر البحث ومراجعه

١- أبو زكريا الفراء، ومذاهبه في النحو واللغة، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، ط القاهرة، ١٩٦٤.

٢- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق: محمد أحمد الدالي، ط٢ مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي – تحقيق د. أحمد النحاس، ط١، ١٩٨٤ – ١٩٨٩.

٤- الأزهية في علم الحروف، الهروي، مجمع اللغة العربية، دمشق، تحقيق عبدالمعين الملوحي، ط٢، ١٩٩٣.

٥- أسس علم اللغة العام، لماريوباي، ترجمة د. أحمد مختار عمر، ط٣، ١٩٨٣.

٦- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد الإله نبهان ورفاقه، ط مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥ – ١٩٨٧.

٧- أصول النحو العربي، للدكتور محمد خير الحلواني، ط٢، الدار البيضاء ١٩٨٣.

٨- الأصول في النحو لابن السراج – تحقيق د. عبد الحسين الفتلي – ط بيروت ١٩٨٥.

٩- الأصول، تمام حسان، مطبعة عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٤٢٠هـ،٢٠٠٠م.

١٠- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٣، بيروت ١٩٨٨م.

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي بركات الأنباري – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر د.ت.
١٢- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق حسن موسي بناي، ط١، بغداد ١٩٨٣.
١٣- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، ١٤٢٠هـ.
١٤- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. عبدالحميد طه ومراجعة مصطفى السقا، ط دار الهجرة، إيران قم ١٤٠٣هـ.
١٥- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسين، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج وآخرين، ط الكويت ١٩٦٥ وما بعدها.
١٦- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبرى، تحقيق: محمد علي البجاوي، ط٢ دار الجيل، بيروت ١٩٨٧.
١٧- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، تحقيق: د. عبدالعزيز مطر، ط القاهرة ١٩٦٦م.
١٨- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، ط وزارة الثقافة بمصر ١٩٦٧.
١٩- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، للدكتور رمضان عبدالتواب، ط١، مطبعة المدني مصر ١٩٨٣.
٢٠- التطور اللغوي التاريخي، للدكتور إبراهيم السامرائي، ط٢، بيروت ١٩٨١.
٢١- التفسير الكبير، الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٣٥هـ/٢٠٠٤م.
٢٢- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق: عز الدين التنوخي، ط المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ت

٢٣- تناوب حروف الجر في لغة القرآن، محمد حسن عواد، دار الفرقان، الأردن، ط١، ١٩٩٩م.
٢٤- تهذيب اللغة للأزهري، الدار المصرية للتأليف والنشر، تحقيق عبدالسلام هارون، وآخرون، ط١، ١٩٧٥.
٢٥- التوهم عند النحاة، عبدالله أجمد جاد الكريم، ماجستير، دار العلوم، القاهرة.
٢٦- حاشية الشهاب، مكتبة طالب العلم، ط١، سنة ١٤٣٥هـ/٢٠١٣م.
٢٧- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م.
٢٨- الجني الداني في حروف المعاني، المرادي – تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت
٢٩- حاشية الصبان على الأشموني، د.ت.
٣٠- الحجة، الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون، دمشق، سوريا.
٣١- الحمل على المعنى، أشرف مبروك، رسالة ماجستير في دار العلوم، جامعة القاهرة.
٣٢- الخاطريات، لابن جني، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، ط بيروت، ١٩٨٨م.
٣٣- خالد الأزهري وجهوده النحوية، رسالة دكتوراه، دار العلوم، جامعة القاهرة.
٣٤- خزانة الأدب، لعبدالقاهر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط١، ١٩٧٩ – ١٩٨٦م.
٣٥- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى، بيروت، د.ت.
٣٦- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
٣٧- ديوان جرير، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.

٣٨- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط١، مصر ١٩٥٨م.
٣٩- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: د. علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٤٠- ديوان الطرماح، تحقيق د.عزة حسن، ط دمشق ١٩٦٨م.
٤١- ذم الخطأ في الشعر، لابن فارس اللغوي، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، ط مكتبة الخانجي مصر ١٩٨٠.
٤٢- سر صناعة الأعراب، لابن جني، د. حسن هنداوي، ط١ دار القلم دمشق ١٩٨٥م.
٤٣- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق: أحمد يوسف دقاق، وعبدالعزيز رباح، ط١ دار المأمون للتراث دمشق ١٩٧٣ – ١٩٨١م.
٤٤- شرح التسهيل، للمرادي، تحقيق محمد عبدالنبي محمد أحمد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٤٥- شرح الشافية، للرضي، تحقيق: محمد نورحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، ط دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥م.
٤٦- شرح الكافية، للرضي، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢م.
٤٧- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط١، بغداد، ١٩٨٠.
٤٨- شرح المفصل، لابن يعيش، ط دار صادر، د.ت.
٤٩- الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس اللغوي، تحقيق: السيد أحمد صقر، د.ت.
٥٠- الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور العطار، ط دار الكتاب، مصر ١٣٧٧هـ.

٥١- طرق تنمية الألفاظ اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ط معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٧م.
٥٢- ظاهرة التقارض في الدرس النحوي، عبدالله أحمد جاد، مكتبة الأداب، ط١، ٢٠٠٢م.
٥٣- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، للدكتور فتحي عبدالفتاح الدجني، ط١، الكويت ١٩٧٤م.
٥٤- العربية والحداثة، د. محمد رشاد الحمزاوي، ط٢ الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.
٥٥- فقه اللغة وخصائص العربية لمحمد المبارك، ط٧ دار الفكر لبنان ١٩٨١م.
٥٦- في اللهجات العربية، للدكتور إبراهيم أنيس، ط٢، القاهرة ١٩٥٢م.
٥٧- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٥٨- القراءات الشاذة، لابن خالويه، تحقيق: برجشتراسر القاهرة، د.ت.
٥٩- القراءات واللهجات، لعبدالوهاب حمودة، ط القاهرة، ١٩٤٨م.
٦٠- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٦١- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط١، مجمع اللغة العربية، بدمشق ١٩٩٥م.
٦٢- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش، ط٢، وزارة الثقافة دمشق، ١٩٨١ – ١٩٨٤م.
٦٣- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للدكتور عبدالعزيز مطر، ط٢ دار المعارف، بمصر ١٩٨١م.
٦٤- لحن العامة والتطور اللغوي، للدكتور رمضان عبدالتواب، ط١ دار المعارف، بمصر ١٩٦٧م.
٦٥- اللسان، لابن منظور، ط١، دار صادر، بيروت.

٦٦- اللغة، لجوزيف فندريس، ترجمة محمد القصاص وعبدالحميد الدواخلي، ط القاهرة ١٩٥٠م.
٦٧- اللغة بين القديم والحديث، لعباس حسن، ط٢، دار المعارف بمصر ١٩٧١م.
٦٨- المبدع في التصريف، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عبدالحميد سيد طلب، دار العروبة للنشر، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ.
٦٩- محاضرات في الألسنية العامة، لفردي ناندوسوسير، ترجمة يوسف غازي ومجيد نصر، ط١ جونيه لبنان ١٩٨٤م.
٧٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ورفيقه، ط القاهرة ١٩٦٦م.
٧١- المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد، تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٧٢- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف بمصر ١٩٧٢م.
٧٣- مزاعم بناء اللغة على التوهم، لمحمد بهجة الأثري، ط مجمع اللغة العربية، بدمشق ١٩٧٦م.
٧٤- المزهر في علوم اللغة العربية، للسيوطي، تعليق: محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البيجاوي، ط المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
٧٥- مسالك القول في النقد اللغوي، لصلاح الدين الزعبلاوي، ط١ الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق ١٩٨٤م.
٧٦- معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٧٧- المعجم الوسيط، ط٢ دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٧٨- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، ط٢، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٦م.

٧٩- المعنى والإعراب، عبدالعزيز عبده، منشورات الكتاب والتوزيع، طرابلس، ليبيا، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٨٢م.
٨٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك وعلي حمدالله مراجعة: سعيد الأفغاني، ط٢، دار الكتب، د.ت.
٨١- المفردات، للراغب الأصفهاني، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ.
٨٢- معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٨٣- المفصّل في علم العربية، للزمخشري، ط٢، دار الجيل بيروت، د.ت.
٨٤- المفصل في تاريخ النحو العربي، للدكتور محمد خير الحلواني، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٧٩م.
٨٥- مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٨٦- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، ط عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٨٧- المنصف، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط١، وزارة الثقافة مصر ١٩٥٤- ١٩٦٠م.
٨٨- من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، ط القاهرة ١٩٥١م.
٨٩- من بديع لغة التنزيل، إبراهيم السامرائي، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، عمان، الأردن، سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٩٠- منهج السالك في القول على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: سدني جلزرط نيوهافن ١٩٤٧م.
٩١- من وحي القرآن، للسيد محمد حسن فضل الله، دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٨م

٩٢- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ط٢، مكتبة الأندلس، بغداد ١٩٧٠م.
٩٣- النحو والدلالة، د. محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، مصر، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٩٤- النحو الوافي، لعباس حسن، ط٦، دار المعارف بمصر ١٩٨٠م.
٩٥- النحويون والقرآن الكريم، خليل الحسون، مكتبة الرسالة، عمان، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

المجلات

٩٦- مجلة مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، الأعداد ١، ٧، ٩.
٩٧- مجلة عالم الفكر الكويتية، المجلد الأول، العدد الثالث ١٩٧٠م.
٩٨- مجلة الوحدة الصادرة عن المجلس القومي للثقافة العربية، العددان ٣٣- ٣٤ لعام ١٩٨٧م.
٩٩- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد٥٩، لسنة ٢٤، سنة ٢٠٠٠م.
١٠٠- مجلة كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الأول لسنة ١٩٨١م.